شبهة الرافضة والمستشرقين: خطأ النساخ في الرسم العثماني

عرض ونقد

د . صالح بن أحمد العماري

الأستاذ المشارك بقسم القراءات في كلية الدعوة وأصول الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذا بحث مُعَدٌّ في موضوع **الدفاع عن القرآن**، وذلك في نقد شبهة من الشبهات التي يثيرها الطاعنون في كتاب الله عز وجل، وهي متعلقة **برسم المصحف**، وهي دعْوَى خطأ النُّسَّاخ في كتابة المصحف، ولا تخفى **أهمية الموضوع** على كل ذي لب، فهو متعلق بالدفاع عن كتاب الله عز وجل، وشرف كل شيء بشرف متعلقه، وقد **وقع اختياري** لهذه الشبهة للرغبة في الوقوف على الأدلة التي يحتج بها مثيرو هذه الشبهة، ولكونها متعلقة بالرسم العثماني، وهو مجال لا يتطرق إليه كثير من الباحثين، وكذلك اخترت هذا الموضوع لأني لم أقف على بحث مستقل أفرد هذه الشبهة بالبحث، وكذا أردت أن يكون الردُّ أصالة على هذه الشبهة من خلال متَواتِرِ القراءات ومتواتر مرسوم المصحف، وهذه طريقة يغفُل عنها كثير ممن يردُّ على شبه أعداء الله المتعلقة بالقرآن.

وقد جعلت البحث في مقدمة، وخمسة مباحث، وفهارس على النحو التالي:

المقدمة

المبحث الأول: عرض الشبهة، وأدلة القائلين بها.

المبحث الثاني: القائلون بها ومصادر أقوالهم.

المبحث الثالث: ارتباطها بالواقع.

المبحث الرابع: الرد الإجمالي.

المبحث الخامس: الرد التفصيلي.

الفهارس، وتشتمل على ما يلي:

1- فهرس المراجع.

2- فهرس الموضوعات.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من قام بدراسة هذه الشبهة على وجه مستقل، كما أني لم أقف على من تناولها وفق المنهج الذي سرت عليه في هذا البحث، فقد تناولته **وفق المنهج التالي:**

– ذكرت القائلين بها من خلال كتبهم المعتمدة، مع بيان ارتباطها بالواقع المعاصر.

– قمت بالرد الإجمالي على ما ذكروه، ثم أعقبته بالرد التفصيلي وقد كان بنقد المرويات التي احتجوا بها من خلال علم الحديث، ثم قمت بالرد **من خلال علم القراءات، ورسم المصحف، وأرجو أن يكون هذا ما يميّز هذا البحث.**

المبحث الأول: عرض الشبهة، وأدلة القائلين بها.

الشبهة التي أثارها الطاعنون في كتاب الله، وأريد دراستها في هذا البحث هي **(خطأ النساخ في كتابة المصحف)**، وهي شبهة قديمة، أراد بها أعداء الله تشكيك المسلمين في الرسم العثماني الذي أجمع عليه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليصلوا بذلك إلى زعزعة ثقة المسلمين في المصدر الأول من مصادر الشريعة، وانطلقوا في إيرادهم هذه الشبهة من روايات منسوبة إلى بعض الصحابة والتابعين –رضي الله عنهم أجمعين– تضمنت نسبة الخطأ في كتابة المصحف إلى الكُتَّاب الذين كتبوه، ولا زالت هذه الشبهة مثارة إلى عصرنا الحاضر من قِبَل الرافضة والمستشرقين وسيأتي بيان ذلك وبيان ضعف هذه الروايات وبطلانها في ثنايا هذه البحث.

أما الروايات التي احتجوا بها فهي كالتالي:

الرواية الأولى:

عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي قال: لـمَّا فُرِغَ مِن المصحف أُتي به عثمان فنظر فيه فقال: «قد أحسنتم وأجملتم، أرى فيه شيئا من لحنٍ ستقيمه

العرب بألسنتها»، وجاء في رواية عكرمة: ««لو كان المُمْلِي مِن هُذيل، والكاتبُ مِن ثقيفٍ لم يوجد فيه هذا».

الرواية الثانية والثالثة:

عن هشام بن عروة عن أبيه قال: سألت عائشة عن لحن القرآن، عن قوله: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، وعن قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وعن قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[المائدة: ٦٩]، فقالت: «يا ابن أختي، هذا عَمَل الكُتَّاب، أخطؤُوا في الكتاب».

وعن سعيد بن جبير قال: في القرآن أربعةُ أحرفٍ لحن: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه: ٦٣].

الرواية الرابعة:

عن الزبير قال: قلت لأبان بن عثمان: «كيف صارت: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النسا.ء: ١٦٢]، ما بين يديها وما خلفها رفعٌ، وهي نصبٌ؟ قال: «مِن قِبَلِ الكُتَّابِ، كَتَبَ مَا قبلَهَا ثمَّ قال: مَا أَكْتُبُ؟ قالَ: اكتبِ المقيمين الصلاة، فكتبَ ما قيلَ له».

الرواية الخامسة:

رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ﴾ [النور: 27]، قال: أخطأ الكاتب؛ حتى

تستأذنوا».

الرواية السادسة:

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ: «أَفَلم يتبيَّن الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعًا»، فقيل له: إنها في المصحف: ﴿أَفَلَمْ يَايْئَسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١]، فقال: أظن الكاتب كتبها وهو ناعس.

الرواية السابعة:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أنزل الله عز وجل هذا الحرف على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم: « ووصى ربك ألَّا تعبدوا إلا إياه»، فلصقت إحدى الواوين بالأخرى، فقرأ لنا: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

الرواية الثامنة:

رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما في قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[النور: ٣٥] قال: هي خطأ من الكاتب، هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة، قال: مثل نور المؤمن كمشكاة».

الرواية التاسعة:

عن عكرمة –قال أبو عبيد: لا أدري أهو عن ابن عباس أم لا– أنه كان يقرأ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا﴾ [الأنبياء: ٤٨]، ويقول: حوِّلُوا الواو إلى موضِعِهَا: (والذين يحملون العرش ومن حولَهُ).

وروي عنه أيضًا أنه كان يقول خذوا هذه الواو واجعلوها في: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾[آل عمران: ١٧٣].

الرواية العاشرة:

عن عبيد بن عمير أنه دخل على عائشة أمِّ المؤمنين رضي الله عنها في سقيفة

زمزم، ليس في المسجد ظلٌّ غيرَهَا، فقالت: مرحبًا وأهلًا بأبي عاصم يعني: عبيد بن عمير، ما يمنعك أن تزورنا أو تلمَّ بنَا؟ فقالَ: أخشى أن أُمِلَّكِ، فقالت: ما كنتَ تفعَلُ، قال: جئت أسألكِ عن آية في كتاب الله عزَّ وجلَّ، كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلَّمَ يقرؤهَا؟ فقال: أيَّةُ آيةٍ؟ فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، أوْ: (الذين يأتُونَ ما أتَوا)، فقالت: أيَّتُهُمَا؟ قال: قلتُ: والذي نفسي بيده لإحداهما أحبُّ إليَّ من الدُّنيا جميعا، أو الدنيا وما فيها. قالت: أيتُهما؟ قلتُ: (الذين يأتُونَ ما أتَوا). قالت: أشهدُ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك كان يقرؤها، وكذلك أنزلت... ولكنَّ الهجاءَ حُرِّفَ.

المبحث الثاني: القائلون بها ومصادر أقوالهم.

نشأت هذه الشبهة قديما، وأول من أثارها –فيما وقفت عليه– الرافضة، فقد اتهموا أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم بتحريف المصحف وتغييره، واستدلوا بما سبق ذكره من أدلتهم الواهية، وأول من ذكر شبهتهم فيما وقفت ابن قتيبة الدينوري في كتابه العظيم: تأويل مشكل القرآن، قال رحمه الله: «باب ما ادُّعِيَ على القرآن من اللحن، ثمَّ قال: وأمَّا ما تعلَّقوا به من حديث عائشة رضي الله عنها في غلط الكاتب، وحديث عثمان رضي الله عنه: أرى فيه لحنًا فقد تكلم النحويون في هذه الحروف، واعتلوا لكل حرف منها...»[1].

وتبعه في ذكر شبهتهم الباقلاني في كتابه (**الانتصار للقرآن**)، وقد عقد لذلك باباً مستقلاً عنونه بـ(**الكلامِ عليهم فيما طعنوا على القرآنِ ونَحلوه من اللَّحنِ**)[2]، نقل عنهم قولهم –لعنهم الله–: «إنَّمَا هو تخليط ممن جمع القرآن وكتبَ المصحف، وتحريفهم إمَّا للجهل بذلك، وذهابهم عن معرفة الوجه الذي أنزل عليه،

(1) تأويل مشكل القرآن 36.

(2) الانتصار للقرآن: 531/2.

أو لقصد العناد والإلباس، وإفساد كتاب الله وإيقاع التخليط فيه... لأنه قد رُوِيَ عنهم رواية ظاهرة أن في القرآن لحنا، وأن العرب ستقيمه بألسنتها، وأنه من غلط الكاتب... »[1].، إلخ من دعاوى بلا بيِّنَة كم سيأتي بيانه.

ولا زال الرافضة إلى عصرنا هذا يثيرون هذه الشبهة ليثبتوا فرية التحريف والتغيير مستندين إلى تلك الروايات، وسيأتي في المبحث الآتي نماذج لذلك.

وممن تلقَّف هذه الشبهة أيضا جملة من المستشرقين، ومنهم المستشرق الألماني بيرجشتراسر، وتلميذه أتو بيرتزل وقد أكملا كتاب (تاريخ القرآن) للمستشرق نولدكه الذي كان في جزئين، وكتبا الجزء الثالث، وجاء فيه مطاعنهم المتعلقة بالرسم العثماني، وكان مما ذُكِرَ: "اعترف المسلمون منذ زمن طويل بأن نص القرآن الذي أصدرته اللجنة التي عيَّنها عثمان لم تكن كاملا على وجه الإطلاق، ويوجد بين أيدينا عدد من الروايات التي أخذت على هذا النص أخطاء مباشرة"[2].

وممن قال أيضا بهذا المستشرق اليهودي جولدتسيهر في كتابه مذاهب التفسير الإسلامي حيث ادَّعى: «إهمال الناسخ... سهو النُّسَّاخ... خطأٌ كتابي وقع فيه ناسخ غير يقظ.... الخ»[3].

وممن قال بهذه الشبهة أيضا المستشرق الفرنسي جاك بيرك: حيث يقول: «على أي حال هناك تراث يرجع إلى عائشة ويتحدث عن خطأ النساخ»[4]، ثم ذكر جملة من الكلمات التي يعتقد أنها خطأ من النساخ معتمداً على تلك

(1) المرجع السابق.
(2) تاريخ القرآن: 443.
(3) مذاهب التفسير الإسلامي 46.
(4) الإحداثيات المبتدعة: 8.

الروايات.

وممن قال بهذه الشبهة أيضا المستشرق الأمريكي بيلامي وقد ذكر بعض الكلمات القرآنية زاعمًا أنها خطأ من النساخ[1]،

ولم يحتجَّ في ذلك بأي رواية من الروايات التي سبقت الإشارة إليها، والذي يظهر أنه استند في ذلك إلى تلك الروايات تقليدا منه لمن سبقه من المستشرقين، فمشكاتهم واحدة.

هذا ما وقفت عليه من القائلين بهذه الشبهة، والله أعلم.

المبحث الثالث: ارتباطها بالواقع.

إن إثارة الشبهات والطعن في كتاب الله عز وجل بدأ منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا زال مستمرا إلى عصرنا هذا، وسيستمر إلى قيام الساعة، فالصراع بين الحق والباطل سنة كونية لا تتبدل ولا تتغير، والحق غالب لا مغلوب، فقد قال الله جل شأنه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[التوبة: ٣٢]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥ - ١٦]، والمتأمل في هذه الآيات سيجد فيها الدليل على استمرار عداوة الكافرين، وذلك في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ﴾ وقوله: ﴿يَكِيدُونَ﴾ وذلك لأن هاتين الكلمتين جاءتا على صيغة الفعل المضارع الذي يدل على الاستمرارية.

وعليه فإن شبهات أعداء الله المتعلقة بكتاب الله لا زالت مستمرة إلى عصرنا هذا، ومن ذلك ما يتعلق بالشبهة المتعلقة برسم المصحف، فقد نشأت قديما كما

(1) مزاعم المستشرقين: 31.

ذكرت سابقا، وأول من أثارها فيما وقفت عليه هم الرافضة، فقد أثاروها لإثبات تحريف كتاب الله عز وجل، ولا زالوا يثيرونها مستندين في ذلك إلى تلك الروايات الضعيفة، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا، أذكر طرفا منها:

– ما ذكره علي الكوراني العاملي في كتابه الانتصار[1] واحتج بهذه الروايات، وكذلك الرافضي صادق العلائي في كتابه إعلام الخَلف[2] واحتج بالروايات السابقة.

– ومن ذلك أيضا ما يثار في المواقع الالكترونية على الشبكة العنكبوتية كموقع "شبكة الشيعة العالمية"، وموقع "شبكة الكافي العقائدية"، وهناك مواقع مليئة بالحوارات بين أهل السنة والرافضة، وتثار فيها قضايا متعلقة بفرية تحريف القرآن ومن ذلك: موقع "الدفاع عن السنة"، وكذلك "منتديات فرسان السنة" وغيرها كثير جدا.

هذا ما يتعلق بالرافضة.

وأما ما يتعلق بأعداء الله من المستشرقين فلا زالوا يثيرون ذلك في العصور المتأخرة، ومنهم المستشرق بيرجشتراسر الذي كتب جزءا في إكمال كتاب (تاريخ القرآن)، وذكر فيه هذه الشبهة، ومنهم المستشرق الفرنسي جاك بيرك في كتابه: (إعادة قراءة القرآن) وقد زعم فيه خطأ النساخ في الرسم العثماني، وقد سبق ذكر كلامه بنصِّه.

المبحث الرابع: الرد الإجمالي.

الرد على هذه الشبهة على وجه الإجمال يكون من عدة وجوه:

❖ تعهد الله عز وجل بحفظ كتابه، فقال سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا

(1) 3/38-42.

(2) 1/352، 3/147، 3/165، 3/166.

ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[الحجر: ٩]، وحفظ الله عز وجل ليس للفظه فحسب، وإنما للفظه وكَتْبه أيضًا.

- ❖ أجمع صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرسم العثماني وعلى ذلك سار الأئمة بعدهم، والأمة لا تجتمع على ضلالة، فلا يمكن أن يحصل خطأ من النساخ ثم تتابع الأمة على هذا الخطأ المزعوم.
- ❖ وصل إلينا كتاب الله عز وجل بقراءاته عن طريق التواتر ومعنى ذلك أنه رواه جمع عن جمع، يستحيل تواطؤهم على الكذب، وهو موافق لرسم المصحف العثماني، وعليه فلا يمكن أن يقال إن النساخ قد أخطؤوا في كتابته.
- ❖ ثبتت عدالة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وثبتت أمانتهم في النقل فهم الذين نقلوا إلينا كتاب الله عز وجل، ولا يمكن لآحاد الناس أن ينسبوا اللحن إلى كتاب الله عز وجل، فكيف بمن هم أفضل هذه الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- ❖ الروايات التي استند إليها الطاعنون في كتاب الله عز وجل من الرافضة والمستشرقين، كلها روايات ضعيفة، وإن كان بعضها صحيح السند في ظاهره، إلا أن فيها علَّة خفيَّة قادحة كما سيأتي بيانها في الردِّ التفصيلي، وكذلك فإنَّها منكرة المتن، لمخالفتها الأدلة القطعية في ثبوتها وفي دلالتها، وبيان ذلك أن هذه الروايات أخبار آحاد وهي ظنية الثبوت، بينما الآيات التي جاء الطعن فيها من خلال هذه الروايات قد تواترت لفْظًا وكَتْبًا، فهي قطعية الثبوت، فلا يمكن أن يُردَّ قطعي بظنِّي، وتواتر القرآن لفظًا أمر ظاهر معروف، وأمَّا تواتر كَتْبِهِ ورسْمِهِ فبيانه أنَّ المصاحف كتَبَهَا جمعٌ من الصحابة رضي الله عنهم،

وأُرْسِلت إلى أمصار المسلمين، وقد تلقَّتْها الأمَّة بالقَبول، ولم يخالف في ذلك أحدٌ، فلا يمكن وقوع الخطأ في كتابتها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مقرِّرًا تواتر رسم المصاحف وعدم تطرق الغلط عليها: «فهذا نقل ثابت **متواتر** لفظا ورسمًا، ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطًا منكرا.. فإن المصحف منقول بالتواتر، وقد كتبت عدة مصاحف...»[1].

❖ الناظر فيما كتبه الرافضة والمستشرقون يعلم علمًا يقينيّا أنهم أجانب عن العلم الشرعي، ولجهلهم بعلوم الشريعة والعربيَّة وقعوا في أخطاء علمية لا يقع فيها صغار طلبة العلم من المسلمين، ولا تنطلي شبههم إلَّا على الجهلةِ والنَّوكى أمثالِهم، فلكلِّ ساقطةٍ لاقطة، وكما جاء في الانتصار في بعض ردود الباقلاني على الرافضة، وأنهم أهل غباء وجهل، قال: «... جهلٌ وفرطُ غباوة، ولولا تعلُّقهم بمثل هذا وخوف ظنِّ الجهَّال لصحته وخشية اغترارهم به لكان من الواجب تركه وتنزيه الكتاب عن ذكره والحشو به. »[2].

وقال ابن قتيبة الدينوري رحمه الله: «... وقد اعترض كتاب الله بالطعن ملحدون ولغوا فيه وهجروا، واتبعوا ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله بأفهام كليلة، وأبصار عليلة، ونظر مدخول، فحرَّفوا الكلام عن مواضعه، وعدلوا عن سبله، ثم قضوا عليه بالتناقض والاستحالة، واللحن وفساد النظم والاختلاف...»[3].

(1) مجموع الفتاوى 255/15.
(2) الانتصار 530/2.
(3) تأويل مشكل القرآن 23.

المبحث الخامس: الرد التفصيلي.

سيكون في هذا المبحث بإذن الله تخريج ودراسة الروايات وبيان حكمها التي احتج بها الرافضة والمستشرقون:

الرواية الأولى:

عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي قال: لـمَّا فُرِغَ مِن المصحف أُتي به عثمان فنظر فيه فقال: «قد أحسنتم وأجملتم، أرى فيه شيئا من لحنٍ ستقيمه العرب بألسنتها»، وجاء في رواية عكرمة عن عثمان: «لو كان المُمْلِي مِن هُذيل، والكاتبُ مِن ثقيفٍ لم يوجد فيه هذا».

تخريجها:

أخرجها ابن أبي داود في كتابه المصاحف (120) من رواية عبد الأعلى بن عامر القرشي، ومن رواية قتادة أيضا، وأبو عبيد من رواية عكرمة في فضائل القرآن (287، 341)، وابن شبة في تاريخ المدينة من رواية ابن يعمر (1013/3)، وأبو عمرو في مقنعه (606) من رواية يحيى بن يعمر وعكرمة عن عثمان.

الحكم عليها:

هذه الرواية ضعيفة، فعبد الأعلى بن عبد الله لا يعرف له سماع من الصحابة[1]، وقتادة وابن يعمر وعكرمة لم يسمعوا من عثمان رضي الله عنه أيضًا[2]، وعليه فالحديث منقطع ضعيف.

قال أبو عمرو الداني: «هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجة، ولا يصحُّ به دليل من جهتين:

أحدهما: أنه مع تخليط في إسناده، واضطراب في ألفاظه مرسل؛ لأن ابن

(1) التاريخ الكبير 71/6، الجرح والتعديل 27/6.

(2) التاريخ الكبير 312/8، الجرح والتعديل 133/7.

يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان بن عفان شيئا، ولا رأياه.

وأيضًا: فإن ألفاظه تنفي وروده عن عثمان رحمه الله؛ لما فيه من الطعن عليه مع محلِّه من الدين، ومكانه من الإسلام، وشدة اجتهاده في بذل النصيحة، واهتباله بما فيه الصلاح للأمة؛ فغير ممكن أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار نظرا لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثم يترك فيه مع ذلك لحنًا وخطأ يتولَّى تغييره من يأتي بعده ممن لا شك أنه لا يدرك مداه، ولا يبلغ غايته، ولا غاية من شاهده»[1].

وكذا قال أبو الحسن المجاشعي بعد ذكر هذا الخبر والخبر المروي عن عائشة رضي الله عنها -سيأتي ذكره-، قال: «وهذان الخبران لا يصحِّحُهما أهل النظر..»[2]، وكذا قال ابن الجزري في نشره[3].

وكذا ردَّه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من وجوه كثيرة، بيَّن فيها بطلانه، قال رحمه الله: «فإنَّ هذا ممتنع لوجوه، منها: تعدُّد المصاحف واجتماع جماعة على كل مصحف ثم وصول كل مصحف إلى بلد كبير فيه كثير من الصحابة والتابعين يقرؤون القرآن ويعتبرون ذلك بحفظهم، والإنسان إذا نسخ مصحفًا غلط في بعضه عُرِفَ غلَطُه بمخالفة حفظة القرآن وسائر المصاحف، فلو قُدِّرَ أنَّه كتب كاتب مصحفًا ثمَّ نسخ سائر الناس منه من غير اعتبار للأول والثاني أمكن وقوع الغلط في هذا، وهنا كلُّ مصحفٍ إنَّما كتبه جماعة، ووقف عليه خلق عظيم ممن يحصل التواتر بأقلَّ منهم....وقال ابن الأنباري: حديث عثمان لا يصحُّ؛ لأنَّهُ غير متصلٍ، ومحال أن يؤخر عثمان شيئا ليصلحه من بعده، قلتُ: ومما يبيِّن كذب ذك

(1) المقنع 606.

(2) النكت في معاني القرآن 320/1.

(3) النشر في القراءات العشر 451/1.

أن عثمان لو قُدِّر ذلك فيه فإنما رأى ذلك في نسخة واحدة، فأمَّا أن تكون جميع المصاحف اتفقت على الغلط، وعثمان قد رآه في جميعها وسكتَ فهذا ممتنع عادة وشرعًا من الذين كتبوا، ومن عثمان، ثم من المسلمين الذين وصلت إليهم المصاحف، ورأوا ما فيها وهم يحفظون القرآن ويعلمون أن فيها لحنًا لا يجوز في اللغة فضلًا عن التلاوة وكلهم يُقرُّ هذا المنكر لا يغيّره أحد فهذا مما يعلم بطلانه عادة، ويُعْلَم من دين القوم الذين لا يجتمعون على ضلالة، بل يأمرون بكل معروف، وينهون عن كل منكر... فهذا ونحوه مما يوجب القطع بخطأ من زعم أن في المصحف لحنًا أو غلطًا، وإن نقل ذلك عن بعض الناس ممن ليس قوله حجة فالخطأ جائز عليه فيما قاله، بخلاف الذين نقلوا ما في المصحف، وكتبوه وقرؤوه فإن الغلط ممتنع عليهم في ذلك...»[1].

وعلى ضعف هذا الخبر عن عثمان رضي الله عنه فقد وجَّهه بعض أهل العلم، قال ابن أبي داود بعد روايته الخبر: «هذا عندي يعني: بِلُغَتِها، وإلَّا لو كان فيه لحن لا يجوز في كلام العرب جميعًا لمَا استجاز أن يبعث به إلى قومٍ يقرؤُونه»[2]، وكذا أبو بكر الباقلاني في الانتصار[3].

الرواية الثانية والثالثة:

عن هشام بن عروة عن أبيه قال: سألت عائشة عن لحن القرآن، عن قوله: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، وعن قوله: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وعن قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ

(1) مجموع الفتاوى 253/15.
(2) المصاحف 120/1.
(3) 546/2.

﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[المائدة: ٦٩]، فقالت: «يا ابن أختي، هذا عَمَل الكُتَّاب، أخطؤُوا في الكتاب».

وعن سعيد بن جبير قال: في القرآن أربعةُ أحرفٍ لحن: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه: ٦٣].

تخريجها:

حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه فضائل القرآن (287)، وسعيد بن منصور في سننه (1507/4) وابن جرير في تفسيره (680/7)، وابن أبي داود في المصاحف (129)، وابن شبة في تاريخ المدينة (1013/3)، وأبو عمرو في مقنعه (610).

وأما رواية سعيد بن جبير فقد أخرجها ابن أبي داود في كتابه المصاحف (128).

الحكم عليها:

حديث عائشة رضي الله عنها حديث معلول، وإن كان في ظاهره صحيح الإسناد، إلَّا أن فيه علَّة إسنادية خفية قادحة في صحته، مع نكارة متنه، والنكارة التي في متنه تدل على علَّة في إسناده، علمَها من علمها وجهلها من جهلها، فإن هذا الخبر يرويه هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ويرويه عن هشام أهل العراق، ولهشام بن عروة –وإن كان ثقة إماما حجة ثبتًا– أحاديث مضطربة، كما قال الإمام أحمد في سؤال أبي داود له، قال: قلت لأحمد: كيف حديث أبي معاوية عن

هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة..»[1]، ومنها هذا الحديث، والذي هو من رواية العراقيين عنه كأبي معاوية وعلي بن مسهر، كلاهما عراقيان، وقد ذكر الأئمة أن هشاما روى بالعراق أحاديث منكرة؛ لاختلاطه، وقيل ضعف حفظه في آخر، جاء في تاريخ بغداد: «قال ابن خراش: بلغني أن مالكا نقم عليه حديثه لأهل العراق...»[2]، وبإسناد الخطيب البغدادي إلى محمد بن أحمد بن يعقوب قال: «حدثنا جدي قال: وهشام بن عروة ثبت ثقة، لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، قال جدِّي: والذي نرى أن هشاما يتسهَّل لأهل العراق، أنه كان لا يحدِّث عن أبيه إلا بما سمعه منه؛ فكان تسهله أن أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه»[3]، وبهذا يتبين أن هذه الرواية معلولة، ولا تصحُّ.

وأما خبر سعيد بن جبير فليس بحجة أيضًا، فهو خبر مقطوع، مع نكارة متنه، ومخالفته للقطعي في ثبوته ودلالته.

وأيضًا فإن كلمة ﴿ هَٰذَٰنِ ﴾ رُسمت بلا ألف ولا ياء بعد الذال في جميع المصاحف لتحتمل القراءات المتواترة: هذان، وهذين، بالألف قراءة الجمهور، وبالياء قراءة أبي عمرو، فالقراءة متواترة رَسْمًا وتلاوة، لا خلاف بين الأمة في قبولهما[4]، وعدم رسم الياء هنا لا يعدُّ مخالفة لرسم المصحف، فإن شرط قبول القراءة هو موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية **ولو احتمالا**، قال ابن الجزري مبيِّنًا المراد بهذا الشرط:

(1) مسائل الإمام أحمد 404.

(2) تاريخ بغداد 40/14.

(3) تاريخ بغداد 40/14.

(4) انظر: المقنع 215، مختصر التبيين 846/4، السبعة 419، النشر 321/2.

«وقولُنا: ولو احتمالًا نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديرًا، إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقًا وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرًا، وهو الموافقة احتمالًا، فإنَّه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعًا نحو: (السموات، والصلحت، واليل، والصلوة، والزكوة، والربوا)، ونحو: (لنظر كيف تعملون)،(وجايء) في الموضعين؛ حيث كُتِبَ بنون واحدة، وبألف بعد الجيم في بعض المصاحف، وقد توافقُ بعضُ القراءات الرسمَ تحقيقًا، ويوافقه بعضُها تقديرًا، نحو: (مِلِكِ يوم الدين) فإنه كُتِبَ بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقًا... وقراءة الألف محتملة تقديرًا...»[1]، وقال: «على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يُعَدُّ مخالفًا إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة، ألا ترى أنهم لم يعدُّوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء تسئلني في الكهف، وقراءة (وأكون من الصالحين) والظاء من: بضنين ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود، فإن الخلاف في ذلك يغتفر، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتمشيه صحة القراءة وشهرتها، وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة، ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرفا واحدا من حروف المعاني، فإن حكمه في حكم الكلمة، لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته..»[2].

فتأمل هذا التحرير النفيس، وبه يزول كثير من الإشكال المتعلق بشرط موافقة الرسم العثماني.

فإن كلمة ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾ [النساء: ١٦٢] كتبت وقرئت بالياء إجماعا في

(1) النشر 11/1.
(2) النشر 12/1.

المصاحف العثمانية[1]، والقراءات العشر المتواترة، ولم يقرأ أحد بالواو.

وكلمة ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ [المائدة: ٦٩] كتبت وقرئت بالواو إجماعا في المصاحف العثمانية[2]، والقراءات العشر المتواترة[3]، وهذا يدل دلالة قطعية على بطلان هذا الخبر، إذ كيف تتفق المصاحف العثمانية المرسلة إلى الأمصار على رسم كلمة قرآنية ويتلقاها المسلمون بالقبول بلا نكير، وكيف تتفق القراءات العشر المتواترة على قراءةٍ وينقلها جيل عن جيل بلا نكير، ثم تكون خطأ، لا يكون هذا أبدا والله.

بل ويتتابع المفسِّرون في مؤلفاتهم على تفسير ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾ بالياء، ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ بالواو، كتفسير مقاتل وابن أبي حاتم وابن جرير، ولم يردَّهَا أحد منهم، بل وانتصر لها ابن جرير[4].

ثم إذا نظرنا إلى وجهها النحوي نجدها على سَنَن العربية كما بيَّنه علماء اللغة، الذين هم أهل المعرفة والاختصاص، فهذا الإمام سيبويه يعقد بابًا لما ينتصب على المدح والتعظيم، ويذكر فيه قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾ [النساء: ١٦٢]، ويتتابع علماء اللغة على ذلك[5]، وكذا ما قرره علماء اللغة في الانتصار لقراءة: ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾[6].

(1) قال أبو داود سليمان بن نجاح: «والمقيمين بالياء، إجماع من المصاحف...». مختصر التبيين 427/2.

(2) ينظر: مختصر التبيين 155/2، 454/3.

(3) ينظر: السبعة 158، الإقناع 192/1، النشر 215/2.

(4) ينظر: تفسير مقاتل 271/1، 313/1، تفسير ابن جرير 680/7، 575/8، تفسير ابن أبي حاتم 1117/4، 1176/4.

(5) ينظر: الكتاب 63/2، شمس العلوم 6673/10، الإنصاف 383/2.

(6) ينظر: الجمل في النحو 154/1، الكتاب 155/1، الأصول في النحو 253/1.

وأمَّا قراءة الجمهور: ﴿وَأَكُن﴾[المنافقون: ١٠]، فإن المصاحف أجمعت على كتابتها بلا واو فلم تختلف، كما نصَّ عليه الداني[1]، والعقيلي[2]، وابن الجزري[3]، وعليه العمل في مصاحف المشارقة والمغاربة إلى عصرنا، ثم إنَّهَا قراءة تسعة أئمة من القراء العشرة، فقد قرأها بالجزم الكوفيون الأربعة (عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف)، والمدنيَّان (نافع، وأبو جعفر)، والشامي ابن عامر، والمكيّ ابن كثير، والبصري يعقوب[4]، فهل بعد هذا تكون قراءتُهم لحنًا، سبحانك هذا بهتان عظيم.

وقد سبق تحرير ابن الجزري بأن حذف الواو في نحو هذه الكلمة لا يعدُّ مخالفة لرسم المصحف.

وأمَّا أبو عمرو البصري فقرأها بالواو والنصب، وهي قراءة صحيحة متواترة، والواو محذوفة في قراءته رسمًا، ومُلحقَةٌ ضبطًا، وحذف الواو من الرسم ليحتمل الرسمُ القراءة الأخرى، شأنُها شأن الألف في كلمة ﴿مَٰلِكِ﴾ حُذِفَت الألفُ منها إجماعًا لتحتمل القراءة الأخرى:﴿مَلِكِ﴾ فلم يحذفها الصحابة اعتباطًا كما هو ظنُّ الجهَّال.

الرواية الرابعة:

عن الزبير قال: قلت لأبان بن عثمان: «كيف صارت: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾

(1) المقنع 328، 603.
(2) مرسوم خط المصحف 216.
(3) النشر 290/2.
(4) انظر: المبسوط 265، النشر 290/2.

﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ما بين يديها وما خلفها رفعٌ، وهي نصبٌ؟ قال: «مِن قِبَلِ الكُتَّابِ، كَتَبَ مَا قبلَهَا ثمَّ قال: مَا أَكْتُبُ؟ قالَ: اكتبِ المقيمين الصلاة، فكتبَ ما قيلَ له».

تخريجها:

أخرجها أبو عبيد القاسم من رواية حماد بن سلمة عن الزبير أبي عبد السلام (287/1)، وابن جرير من رواية الزبير (680/7)، وابن أبي داود من رواية الزبير أبي خالد (128/1)، وابن شبة في تاريخ المدينة (1014/3) من رواية الزبير عن خاله -هكذا في المطبوع-.

الحكم عليها:

هذه الرواية كما هو ظاهر في إسنادها مضطربة، فمرة عن الزبير أبي عبد السلام، ومرة عن الزبير أبي خالد، ومرة عن الزبير مجرَّدًا، ومرة عن الزبير أنَّ خاله قال...، حتى إن المستشرق اليهودي جولدتسيهر ذكرها[1] من رواية الزبير بن العوَّم رضي الله عنه عن أبان!!!

وروايةٌ بهذا الاضطراب الظاهر -مع تفرُّد الزبير بها عن أبان- لا تصلح للاحتجاج في مقابل الأدلة القطعية ثبوتًا ودلالة، فقراءة ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ [النساء: ١٦٢] كتبت وقرئت بالياء إجماعا في المصاحف العثمانية، والقراءات العشر المتواترة كمَا سبق بيانه.

الرواية الخامسة:

رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟﴾ [النور: 27]، قال: أخطأ الكاتب؛ حتى

(1) مذاهب التفسير الإسلامي 46.

تستأذنوا».

تخريجها:

أخرجها ابن جرير في تفسيره (146/19)، والحاكم في مستدركه (430/2)، والبيهقي في شعب الإيمان (209/11)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (90/10).

الحكم عليها:

هذه الرواية معلولة وإن كان ظاهرها الصحة، فهي منكرة المتن لمخالفتها للمتواتر قراءة ورسمًا، ومخالفتها ما جاء عن ابن عباس من تفسيره لها من غير نكير، كما سيأتي، ولذلك حكم ابن كثير على الرواية بالغرابة[1].

ولأنّ القراءة بـ﴿ تَسۡتَأۡنِسُواْ ﴾ [النور: 27] هي قراءة جميع القراء العشرة الذين تواترت قراءاتهم، لم يختلفوا في ذلك، ولذلك لم يتعرضوا لها عند ذكر الكلمات المختلف في قراءتها لإجماعهم عليها، وكذا لم تختلف المصاحف العثمانية في رسمها بالنون متصلة بالسين من الاستيناس، وهو الذي عليه العمل عند المشارقة والمغاربة[2].

وكذا فإنه روي عن ابن عباس بإسناد صحيح أنه فسَّر تستأنسوا، قال: حتى تستأذنوا[3]، وهذا يردُّ رواية التخطئة، فإن تفسيره لها يدلُّ على أنها مقبولة عنده ولذلك فسَّرها، وكذا تلميذه مجاهد جاء عنه بإسناد صحيح: «تستأنسوا: تنحنحوا

(1) تفسير ابن كثير 38/6.

(2) ينظر: نثر المرجان 612/4، وانظر أيضا المصاحف المخطوطة والمطبوعة قديما وحديثا، كتبت في جميعها على القراءة المعروفة بلا خلاف.

(3) تفسير ابن أبي حاتم 2566/8.

تنخَّموا»[1].

وحملَ بعض أهل العلم قراءة (تستأذنوا) على أنها قراءة ابن عباس رضي الله عنهما على أبي بن كعب رضي الله عنه، ولم يطلع على القراءة الأخرى، التي كانت في العرضة الأخيرة، وتخطئته للقراءة المعروفة يكون قبل عِلْمِه لها، كما حصل لعمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما في القصة المشهورة، قال ابن حجر العسقلاني: «وأجيب بأن ابن عباس بناها على قراءته التي تلقَّاها عن أبيٍّ بن كعب، وأمَّا اتفاق الناس على قراءتها بالسين فلموافقة خطِّ المصحف الذي وقع الاتفاق على عدم الخروج عمَّا يوافقه.... وقال البيهقي: يحتمل أن يكون ذلك كان في القراءة الأولى ثمَّ نُسِخَت تلاوتُه، يعني: ولم يطَّلِع ابن عباس على ذلك..»[2] أي: في أول الأمر، لأنَّه فيما بعد جاء عنه بإسناد صحيح قبوله وتفسيره لها بلا نكير كما سبق بيانه.

الرواية السادسة:

عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه كان يقرأ قوله تعالى: ﴿ **أَفَلَمْ يَأْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ** ﴾ [الرعد: ٣١]: «أَفَلم يتبيَّن الذين آمنوا»، قال: «كتب الكاتب الأخرى وهو ناعس».

تخريجها:

أخرجها ابن جرير في تفسيره (452/16) متفرِّدًا بالجملة الأخيرة، وأخرج القاسم بن سلام في فضائل القرآن (302/1) الرواية بدونها، وإنما ذكر قراءة ابن عباس لها: «يتبيَّن».

(1) ينظر: جامع البيان 243/17، تفسير ابن أبي حاتم 2566/8.
(2) فتح الباري 9/11.

الحكم عليها:

هذه الرواية صحيحة دون الجملة الأخيرة: «كتب الكاتب الأخرى وهو ناعس»، فإنَّ هذه الزيادة تفرَّد بها ابن جرير، **وأخرجها القاسم في كتابه الفضائل** دون هذه الزيادة، والقاسم بن سلام **أحد رجال إسناد ابن جرير**، وهذه الزيادة منكرة، فإن المصحف لم يكتبه كاتب واحد، فعثمان رضي الله عنه أمر جمعًا من الصحابة بكتابته، ثم كتبوا منه نسخًا أرسلت إلى الأمصار، وقد أجمعوا عليها، فكيف يقال: كتبها الكاتب وهو ناعسٌ!!

قال ابن أبي داود: «﴿ **أَفَلَمْ يَأْيَئَسِ** ﴾ كتبوه **في جميع المصاحف** بألف بين الياءين، وسين بعدها، من غير صورة للهمزة المفتوحة لسكون الياء قبلها ، على أربعة أحرف في اللفظ والرسم، وقد بيَّنَّا ذلك في الكتاب الكبير...»[1].

تأمَّل في هذا النقل النفيس الذي يصف جميع المصاحف العثمانية، وقد أطبقت على كتابتها بهذه الصورة، ووجود هذه الكلمة في جميعها بهذه الصورة، مع إجماع القراءات العشر عليها، دالٌّ دلالة قطعية على صحَّتها.

ثم إن الرواية الصحيحة التي عند أبي عبيد تُثبت قراءة ابن عباس لها: «يتبيَّن»، ولا إشكال في هذا البتة، فإن الصحابة كانوا يقرؤون بقراءات كان يُقرأ بها قبل العرضة الأخيرة، ثم جاءت العرضة الأخيرة ونسخت ما سواها، وكُتِبت المصاحف العثمانية على ما كان في العرضة الأخيرة، وقد يقال إنَّ هذا من ابن عباس رضي الله عنهما تفسير للآية وليس من قبيل القراءة، ولهذا نظائر كثيرة كما هو معلوم عند علماء التفسير، ثم إنه ليس في الرواية الصحيحة ردٌّ لقراءة ﴿ **يَأْيَئَسِ** ﴾ حتى يقال إنها خطأ، وإنما التخطئة جاءت في الزيادة المنكرة، التي تفرَّد بها ابن جرير.

(1) مختصر التبيين 740/3.

ومما يعضد هذا أيضا أنه صحَّ عن ابن عباس أنه فسر قوله تعالى: ﴿يَأْيَئِسِ﴾ بـ: «يعلَم» كما عند ابن جرير[1]، ومن طريق آخر: «يتبيَّن»، وصح عن تلميذه مجاهد: «يتبيَّن»[2]، وتأمَّل أنهم في هذه الروايات فسَّروها، ولم يردُّوها.

الرواية السابعة:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أنزل الله عز وجل هذا الحرف على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم: « ووصى ربك ألَّا تعبدوا إلا إياه»، فلصقت إحدى الواوين بالأخرى، فقرأ لنا: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

تخريجها:

هذه الرواية ذكرها ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (17/15) وهي من مسند أحمد بن منيع (ت: 244)، وكذا ذكرها عنه البوصيري في إتحاف الخيرة (229/6).

الحكم عليها:

هذه الرواية ضعيفة لضعف فرات بن السائب أحد رواة الخبر، وقد ضعَّفه جمعٌ من أئمة الحديث، بل رماه بعضهم بالكذب، قال البخاري: «تركوه، منكر الحديث»[3]، قال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويأتي بالمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه، ولا كتابة حديثه...»[4]، وقال ابن معين أيضا: «ليس حديثه بشيء»[5].

(1) جامع البيان 538/13.
(2) جامع البيان 538/13
(3) التاريخ الكبير 130/7.
(4) المجروحين لابن حبان 207/2.
(5) المجروحين لابن حبان 207/2.

قال البوصيري بعد ذكره الخبر: «هذا إسناد ضعيف، فرات بن السائب ضعَّفه أحمد بن حنبل وابن معين، وابن حبان، والدار قطني وغيرهم، وقال البخاري: منكر الحديث»[1].

ثم إن ابن عباس رضي الله عنهما لمَّا فسَّر ﴿ وَقَضَىٰ ﴾ قال: أَمَرَ[2]، ولم يردَّها.

وجاء عنه بإسناد صحيح في تفسير قوله تعالى: ﴿ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾ [آل عمران: 7] قال هي الثلاث الآيات من ههنا: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾[الأنعام: 151] إلى ثلاث آيات، والتي في بني إسرائيل: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣] إلى آخر الآيات[3].

وكذا فإن قراءات القراء العشرة المتواترة اتفقت على ﴿ وَقَضَىٰ ﴾ ولم يقرأ أحد: ووصَّى، وكذا رسمُها، اتفقت المصاحف العثمانية على كتابتها بقاف، وضاد متصلة بها[4]، ولذلك لم تُذكر في الكلمات المختلف في قراءتها، ولا المختلف في رسمها، لإجماعهم عليها.

الرواية الثامنة:

رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما في قول الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ

(1) إتحاف الخيرة 229/6.

(2) ينظر: جامع البيان 542/14،

(3) ينظر: جامع البيان 193/5، تفسير ابن المنذر 118/1، تفسير ابن أبي حاتم 592/2، والجهالة التي في السند لا تضرُّ للمعرفة به، وهو أبو إسحاق السبيعي كما حقَّقه أحمد شاكر. ينظر: جامع البيان بتحقيقه 174/6.

(4) ينظر: نثر المرجان 23/4.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[النور: ٣٥] قال: هي خطأ من الكاتب، هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة، قال: مثل نور المؤمن كمشكاة».

تخريجها:

أخرجها ابن أبي حاتم في تفسيره (2595/8) متفرِّدًا بها.

الحكم عليها:

هذا الخبر معلول بالتفرُّد، منكر المتن، تفرَّد بإسناده ابن أبي حاتم، وقد جاء عن ابن عباس في التفسير بأسانيد صحيحة تفسيره لها –من غير نكير ولا ردٍّ– تفسيرا لا يتعارض مع الآية[1]، وكذا عن تلميذه الذي أخذ عنه التفسير مجاهد[2]، كيف وهي قراءة متواترة ولم يختلف القراء فيها، بل ورُسمت المصاحف كلُّها عليها، وتنزُّلًا لو أخطأ كاتب في نسخة من المصاحف، فهل سيخطئ بقية الكُتَّاب في المصاحف الأخرى؟!! هذا محال.

وكما قال ابن تيمية رحمه الله مقرِّرًا تواتر رسم المصاحف وعدم تطرق الغلط عليها:

«فهذا نقل ثابت متواتر لفظا ورسمًا، ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطًا منكرا.. فإن **المصحف منقول بالتواتر**، وقد كتبت عدة مصاحف...»[3].

قال الأركاتي في رسم هذه الآية:

«نوره بالإضافة إلى الضمير على المشهورة، وعن أبي بن كعب رضي الله عنه: (نورُ من آمن) بالإضافة إلى (مَن) الموصولة... ولا يساعده الرسم..»[4].

(1) ينظر: جامع البيان 295/17، 296، 303، تفسير ابن أبي حاتم 2594/8.

(2) ينظر: جامع البيان 296/17.

(3) مجموع الفتاوى 255/15.

(4) نثر المرجان 632/4.

الرواية التاسعة:

عن عكرمة –قال أبو عبيد: لا أدري أهو عن ابن عباس أم لا– أنه كان يقرأ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا ﴾ [الأنبياء: ٤٨]، ويقول: حوّلُوا الواو إلى موضِعِهَا: ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ ﴾[غافر: ٧].

وروي عنه أيضًا أنه كان يقول خذوا هذه الواو واجعلوها في: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ ﴾[آل عمران: ١٧٣].

تخريجها:

أخرجها أبو عبيد في فضائل القرآن (305/1)، وابن أبي حاتم في تفسيره (2454/8).

الحكم عليها:

هذه الرواية تردَّدَ فيها أبو عبيد هل هي عن ابن عباس أم لا، وأخرجها ابن أبي حاتم بلا إسناد، وعليه فلا تنهض للاحتجاج بها في رد قراءة أجمعت المصاحف والقَرَأَةُ عليها، والمصاحف تواتر رسمها، والقراءات كذلك، وكلها لم تختلف في كون: ﴿ وَضِيَآءً ﴾ بالواو، وبدونها في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ ﴾[غافر: ٧]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ ﴾[آل عمران: ١٧٣].

قال الأركاتي: «...وضياء بالواو العاطفة على المشهور–ثم ذكر رواية حذف الواو– وقال: ولا يساعده الرسم»[1]، أي أن المصاحف مجمعة على ثبوت الواو

(1) نثر المرجان 392/4.

قبل: ضياء.

ولو كان فيها خلاف بين القراء وعلماء الرسم لذكروها، كما صنعوا عند قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٣٣] فإن القراء اختلفوا فيها على قراءتين متواترتين بالواو: (وسارعوا) وبدونها: (سارعوا)، وكذا ذكر علماء الرسم الخلاف في ثبوت الواو في بعض المصاحف وحذفها في البعض الآخر.

وأعني بهذا أنه لو كان في الآيات المذكورة في الخبر خلاف لذكره الأئمة ولم يغفلوه.

وكذا في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ﴾ [غافر: ٧]، أجمعوا على حذف الواو قراءة ورسما، ولذلك لم يتعرضوا لذكر الخلاف فيها، وكذا فإن المفسرين تتابعوا على تفسيرها بلا واو(1).

وكذا في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، أجمع القرَّاء ورُسّام المصاحف على حذف الواو قبلها، بل وتتابع المفسرون على تفسيرها بلا واو، ومنهم ابن أبي حاتم الذي ساق الرواية المعلولة(2).

الرواية العاشرة:

عن عبيد بن عمير أنه دخل على عائشة أمِّ المؤمنين رضي الله عنها في سقيفة زمزم، ليس في المسجد ظلٌّ غيرَهَا، فقالت: مرحبًا وأهلًا بأبي عاصم يعني: عبيد بن

(1) ينظر: تفسير مقاتل 706/3، جامع البيان 283/20.

(2) ينظر: تفسير مقاتل 316/1، تفسير عبد الرزاق 136/1، جامع البيان 244/6-250، تفسير ابن أبي حاتم 817/3، 818.

عمير، ما يمنعك أن تزورنا أو تلمَّ بنَا؟ فقالَ: أخشى أن أُمِلَّكِ، فقالت: ما كنتَ تفعَلُ، قال: جئت أسألكِ عن آية في كتاب الله عزَّ وجلَّ، كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلَّمَ يقرؤهَا؟ فقال: أيَّةُ آيةٍ؟ فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، أوْ: (الذين يأتُونَ ما أتَوا)، فقالت: أيَّتُهُمَا؟ قال: قلتُ: والذي نفسي بيده لإحداهما أحبُّ إليَّ من الدُّنيا جميعا، أو الدنيا وما فيها. قالت: أيتُهما؟ قلتُ: (الذين يأتُونَ ما أتَوا). قالت: أشهدُ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك كان يقرؤها، وكذلك أنزلت... ولكنَّ الهجاءَ حُرِّفَ.

تخريجها:

أخرجها أحمد في مسنده (25115) من طريق إسماعيل بن مسلم المكي، عن أبي خلف، وأخرجها الحاكم في مستدركه (256/2) من طريق يحيى بن راشد، وأخرجها الطبري (70/17) من طريق أبي خلف.

الحكم عليها:

هذه الرواية ضعيفة لجهالة حال أبي خلف مولى بني جمح[1]، وضعف يحيى بن راشد[2]، ولا يُحتج بالضعيف.

وكذا لم يقرأ أحدٌ من القراء (يأتون)، وإنما قرؤوا جميعا: ﴿يُؤْتُونَ﴾ وقرأ بعضهم بإبدال الهمزة واوًا، وهذا دليل على قراءة ﴿يُؤْتُونَ﴾؛ إذ لو كانت (يأتون) لقرأ هؤلاء بالألف، لأن القاعدة: إبدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها، وما قبلها ضمة فأبدلوها واوًا.

وكذا فإنها **رُسمت بالواو في جميع المصاحف العثمانية**، ولذلك لم تذكر في

(1) تعجيل المنفعة 449/2.

(2) تقريب التهذيب 206/11، الكاشف 365/2.

الكلمات المختلف في رسمها[1].

وأيضا تتابع أصحاب التفسير بالمأثور على تفسيرها على القراءة المجمع عليها: ﴿ يُؤْتُونَ ﴾ قالوا: يُعطُونَ[2]، ولم يردَّها أحدٌ منهم، ومَن ذكر (يأتون) فإنه ذكرها كما تُذكَر القراءات الشاذة، والتي يُستفاد منها في التفسير واللغة وغير ذلك، ولم يذكرها أحد مبطلًاو للقراءة المتواترة.

النتائج والتوصيات

– حفظ الله لكتابه عز وجلَّ ليس للفظه فحسب، وإنما للفظه وكتْبِه، ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[الحجر: ٩].

– الطعن في كتاب الله عز وجل من قِبَلِ أعداء الله مستمرٌّ، ولا يقف عند حدٍّ، وكما أخبر سبحانه: ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴾ [الطارق: ١٥]، فـ(يكيدون) فعل مضارع يقتضي الاستمرار، وهذا يُوجب على المسلمين التيقُّظ والانتباه لما يقوم به أعداء الله عزَّ وجلَّ، دفاعا وذبا عن كتاب الله عز وجل.

– ضعف وتهافت شبه الرافضة والمستشرقين كم ظهر جليًّا من خلال هذا البحث، وهذا لضعف وجهل أعداء الله، ولصلابة دين الله عز وجل، وظهوره على الأديان الباطلة بالحجج الدامغة، والبراهين الساطعة، وصدق الله جلَّ جلاله إذ يقول: ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾[التوبة: ٣٣].

– الاحتجاج بالقراءات الصحيحة المتواترة حصن حصين، تتكشَّف دونه شبه

(1) ينظر: نثر المرجان 555/4.

(2) ينظر: تفسير مقاتل 160/3، تفسير عبد الرزاق 418/2، تفسير الطبري 66/17، 68/17.

أعداء الله، ويُعلم من خلالها عظيم ما امتنَّ الله به على هذه الأمة بأن أنزل كتابه على أحرف سبعة، مع حفظه سبحانه لهذا الكتاب من التغيير والتبديل والتحريف، ليس هذا فحسب، بل وحَفِظَ رسمه الذي قيَّظ له صحابة رسوله صلى الله عليه وسلم، فكتبوه في مصاحف متعددة أرسلوها إلى البلدان والأمصار، ونقله جيل عن جيل، نقلًا متواترا، فالحمد لله أوَّلا وآخرا.

وأوصي في ختام هذا البحث بأن تقوم الجامعات بافتتاح أقسام علمية تقوم على الدفاع عن دين الله عموما، وكتابه سبحانه خصوصا، يتتبعون ما يطرحه أعداء الله من الأباطيل والشبهات، والرد عليها، وهذا من أعظم جهاد البيان الذي أمرنا الله به: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التحريم: 9].

والله أعلم، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المراجع

- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة:**

لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري الكناني، ت: 840)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف: ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، ط (1)، 1420.

- **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما:**

لضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، (ت: 643)، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة، بيروت، لبنان، ط(3)، 1420.

- **الإحداثيات المبتدعة في قراءة جاك بيرك الاستشراقية للقرآن الكريم:**

للدكتور بوشعيب راغين، المصدر: موقع صيد الفوائد، تم استيراده من نسخة: الشاملة 11000.

- **الأصول في النحو:**

لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، ابن السراج، (ت: ٣١٦)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

- **الإقناع في القراءات السبع:**

لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش، (ت: 540)، دار الصحابة، مصر.

الإقناع في القراءات السبع

- **الانتصار للقرآن:**

لمحمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر الباقلاني، المالكي، (ت: 403)، تحقيق: محمد عصام القضاة، دار الفتح، عمَّان، ط (1)، 1422.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:**

لأبي البركات، عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأنباري، (ت: 577)، المكتبة العصرية، ط (1)، 1424.

- **تاريخ بغداد:**

لأبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (ت: 463)، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 1417.

- **تاريخ القرآن:**

للمستشرق تيو دور نولدكه، ترجمة: فريديريش شفالي، دار نشر جورج ألمز، نيويورك.

- **التاريخ الكبير:**

لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: 256)، اعتنى به: محمد عبد المعيد خان، طبعة دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن.

- **تاريخ المدينة:**

لعمر ين شبة بن عبيدة النميري البصري، (ت: 262)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، جدة، ط 1399.

- **تأويل مشكل القرآن:**

لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت: 276)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة:**

لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: 852)، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، ط(1)، 1996م.

- **تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم:**

لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم، (ت: 327)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار الباز، ط (3)، 1419.

- **تفسير القرآن لابن المنذر:**

لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (ت: 319)، تحقيق: سعد بن محمد السعد، دار المآثر، المدينة النبوية، ط(1)، 1423.

- **تفسير القرآن:**

لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الحميري اليماني الصنعاني، (ت: 211)، مكتبة الرشد، الرياض، ط (1)، 1410.

- **تفسير القرآن العظيم**، لأبي الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (ت: ٧٧٤)، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط (٢)، ١٤٢٠.
- **تفسير مقاتل بن سليمان:**

أبو الحسن الأزدي البلخي، (ت: 150)، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 1424.

- **التفسير من سنن سعيد بن منصور:**

لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، الجوزجاني، (ت: 227)، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي، الرياض، ط (1)، 1413.

- **تقريب التهذيب:**

لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: 852)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط (1)، 1406.

- **جامع البيان في تأويل القرآن:**

لمحمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري، (ت: ٣١١)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والتوزيع، ط (١)، ١٤٢٢.

- **الجرح والتعديل:**

لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم، (ت: 327)، طبعة مجلس دائرة المعارف

العثمانية، حيدر أباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث، بيروت، ط (1)، 1271.

- **الجمل في النحو:**

لأبي عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري، (ت: ١٧٠)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط (٥)، ١٤١٦.

- **السبعة في القراءات:**

لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط (2)، 1400.

- **شعب الإيمان: شعب الإيمان:**

لأحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر البيهقي، (ت: 458)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط(1)، 1423.

- **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:**

لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: 573)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، مطهر الإرياني، د. يوسف عبد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط (1)، 1420.

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري:**

لأبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (ت: 852)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379.

- **فضائل القرآن:**

لأبي عبيد القاسم بن سلّام الهروي البغدادي، (ت: 224)، تحقيق: مروان العطية، وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، ط (1) 1415.

- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة:**

لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة.

- **الكتاب:**

لأبي بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب بسيبويه، (ت: 180)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (3)، 1408.

- **المبسوط في القراءات العشر:**

لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، (ت: ٣٨١)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.

- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:**

لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبو حاتم البستي، (354)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط(1)، 1396.

- **مذاهب التفسير الإسلامي:**

للمستشرق جولد تسيهر (ت: 1850م)، ترجمة: د. عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي، مصر.

- **مرسوم خط المصحف:**

لإسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيلي، (ت: 623)، تحقيق: محمد بن عمر الجناييني، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، قطر، ط(1)، 1430.

- **مزاعم المستشرقين حول القرآن الكريم**

لمحمد مهر علي، (ت: 1428)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

- **مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني:**

لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت: 275)، تحقيق: طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط (1)، 1420.

- **مسند الإمام أحمد بن حنبل:**

لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، (ت: 241)، تحقيق: شعيب الأرناؤووط، عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (1)، 1421.

نثر المرجان في رسم نظم القرآن:

محمد غوث بن ناصر الدين النائطي الأركاتي، (ت: 1238)، طبعة أضواء السلف، مصوَّرة عن طبعة حيدر آباد، الدكن.

- **النكت في معاني القرآن الكريم وإعرابه:**

لعلي بن فضال بن علي المجاشعي، القيرواني، أبو الحسن، (ت: 479)، تحقيق: عبد الله بن عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 1428.

- **مختصر التبيين لهجاء التنزيل:**

لأبي داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأندلسي، (ت: ٤٩٦)، تحقيق: د. أحمد شرشال، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، ط (١)، ١٤٢٣.

- **المستدرك على الصحيحين للحاكم:**

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، (ت: 405)، تحقيق: مقبل الوادعي، دار الحرمين القاهرة، مصر، ط 1417.

- **المصاحف:**

لأبي بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد بن عبده، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط (١)، ١٤٢٣.

مجموع الفتاوى:

لتقي الدين أبي العباس، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرَّاني، (ت: 728)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416.

- **المطالب العالية:**

لأبي الفضل أحمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، (ت: 852)، 17 رسالة علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: سعد الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط (1)، 1419.

- **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار:**

لعثمان بن سعيد الداني، أبو عمرو، (ت: 444)، تحقيق: نورة بنت حسن الحميد، دار التدمرية، ط (1)، 1431.

- **النشر في القراءات العشر:**

لأبي الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري، (ت: ٨٣٣)، تحقيق: علي بن محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتب العلمية.